أنهت تقريرها الخاص على تعديل البند 3 من المادة الرابعة لـ «المرئي والمسموع»

«التعليمية البرلمانية» : ليس شرطاً أن يكون طالب ترخيص البث حاصلاً على مؤهل جامعي

أنهت اللجنة التعليمية أمس تقريرها الخاص على تعديل البند 3 من المادة الرابعة للقانون بـ«وجوب تعيين طالب ترخيص البث مديرا عاما للقناة كويتي الجنسية لا يقل عمره عن ثلاثين عاما محمود السيرة حسن السمعة»، وان يكون حاصلا على مؤهل دبلوم او شهادة جامعية او مايعدلهما عوضا عن حصرها سابقا بالمؤهل الجامعي او ما يعادله.

وتناول التعديل ايضا خفض فترة صدور ترخيص البث بعد استيفاء الشروط لمدة 60 يوما بدلا من 90 يوما...وعدم جواز رفض طلب الترخيص اذ تحققت شروط اصداره.

كما نص التعديل في المادة 11 من القانون على الأتي :

– حظر المساس بالذات الإلهية او الملائكة والقرآن الكريم او الأنبياء أو الصحابة الاخياراو زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وال البيت بالتعرض او الطعن أو السخرية أو التجريح بأي وسيلة.

2 – حظر التعرض لشخص صاحب السمو امير البلاد بالنقد او ان ينسب إليه قول الا بإذن خاص من الديوان الأميري.

3 – حظر إفشاء ما يدور في إجتماع رسمي او ماهو محرر في وثائق او مستندات أو مراسيم او اي اوراق او مطبوعات يقرر الدستور او القانون سريتها او عدم نشرها.

كما تناول التعديل المادة 12 وقضى بمعاقبة كل من يمارس أعمال البث دون الحصول على ترخيص بث بغرامة لاتقل عن 5 آلاف دينار ولاتزيد عن 10 آلاف دينار وتضاعف في حال العود ويجب الحكم بمصادرة المعدات والأجهزة المستخدمة.

وعدلت المادة 13 من القانون بأن يعاقب بالحبس مدة لاتتجاوز سنة وبغرامة لاتزيد عن 20 الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من أرتكب بشخصه او حرض غيره على أرتكاب المحظور الوارد في البند 1 من المادة 11 عند بث لقاء او برنامجاً مباشرا او مسجلا وفي حال تضمن البث اي مخالفةأخرى لاحكام هذا القانون تكون العقوبة الغرامة التي لاتقل عن 3 آلاف دينار ولاتزيد عن 10 آلاف دينار.

كما اضافت التعديل للمادة الثانية مادتين جديدتن برقمي 13 مكرر و18 مكرر ونصتا:

13 مكرر: يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار ولاتزيد عن 20 الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين مدير عام القناة عند بث لقاءاً او برنامجا او عرضا معادا مسجلاً يعرض لاول مرة اذ تضمن مخالفة للبند 1 من المادة 11،وفي حال تضمن البث اي مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون تكون عقوبة الغرامة التي لاتقل عن 3 آلاف دينار ولاتزيد عن 10 آلاف دينار ويجوز للمحكمة فضلا عن ذلك ان تأمر بإلغاء الترخيص او وقفه لمدة لاتزيد عن سنة.

18مكرر: تسقط الدعوى الجزائية عن الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون اذ لم يتم ابلاغ النيابة العامة خلال 3 أشهر من تاريخ البث، وتسقط دعوة التعويض اذ لم يتم رفعها خلال سنة من تاريخ البث مالم تكن الدعوى الجزائية قائمة فيبدأ ميعاد السقوط من تاريخ انقضائها او صدور حكم نهائي.

اجتماع سابق للجنة التعليمية البرلمانية

أكدت أنها تستقبل يوميا أكثر من 1800 مراجع

«التأمينات» : جميع خدماتنا تقدم مجانا بما فيها حجز المواعيد

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أنها تستقبل يوميا أكثر من 1800 مراجع بمبناها الرئيسي وفرعيها في منطقتي العارضية وجنوب السرة، مؤكدة أن كل خدماتها المقدمة للمواطنين «مجانية» ودون رسوم بما فيها حجز المواعيد.

وأكد نائب المدير العام للشؤون التأمينية بالمؤسسة خالد الفضالة لـ«كونا»، أمس، أن ما يتم تداوله بوسائل التواصل الاجتماعي بأن المراجعين الذين لم يتمكنوا من حجز موعد للمراجعة يمكنهم أخذ الموعد من أحد أفراد الشركة المختصة بأمن المؤسسة مقابل مبلغ مالي «غير صحيح إطلاقا».

ودعا الفضالة المواطنين إلى تحري الدقة في نشر الأخبار واستقاء المعلومات من الجهات الرسمية عبر حساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي.

وأوضح أن نظام حجز المواعيد المسبق يتم إلكترونيا عبر موقع المؤسسة الرسمي، مبينا أن الموقع مرتبط بطاقة عمل استيعابية لا تتجاوز 30 في المئة من الموظفين وفي حدود أربع ساعات عمل يوميا وفقا لقرارات مجلس الوزراء في هذه المرحلة.

وأضاف أنه لذلك السبب لا يتعدى عدد المراجعين في اليوم الواحد 1800 مراجع، لافتا إلى أن المؤسسة تحتفظ بحقها القانوني تجاه ما تم نشره بهذا الخصوص.

وذكر أنه يمكن للمراجع حجز موعد للخدمات غير المتوفرة إلكترونيا من خلال نظام حجز المواعيد عبر موقع الرسمي للمؤسسة، مشيرا إلى أن المؤسسة وفرت 37 خدمة إلكترونية عبر تطبيقها (ذخر) وموقعها الرسمي.

وأفاد أنه يمكن للمراجع حجز الموعد المسبق للخدمات غير المتوفرة إلكترونيا بالدخول للموقع الرسمي للمؤسسة واختيار الخدمة المطلوبة والفرع وإدخال البيانات ومن ثم سيتم إرسال رسالة بتفاصيل الحجز إلى بريده الإلكتروني وهاتفه النقال.

وقال الفضالة إن المؤسسة ستقوم خلال الأيام القليلة المقبلة بإضافة فرعها الكائن في منطقة «فهد الأحمد» بنظام حجز المواعيد لإعادة استقبال المراجعين فيه.

وصرف رواتب إضافية للمتفرغين تجارياً منهم

الشاهين لمنح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إجازة تفرغ تجاري

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحين برغبة بمنح أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات التمويل الشخصي أو المولة من جهات أخرى، إجازة تفرغ تجاري وصرف رواتب إضافية للمتفرغين تجاريا.

وقال الشاهين في مقدمة اقتراحه الأول:

صدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم (39) لسنة 2016 والذي يقتضي بمنح إجازة تفرغ، وذلك بعد موافقة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون إجازة خاصة بمرتب للتفرغ لإدارة أحد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لمدة يحددها الصندوق لا تزيد على ثلاث سنوات كحد أقصى، وذلك بناء على طلب الموظف.

وذلك تنفيذاً للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه، لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالمي، ولتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ولتشجيع ودعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« منح أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات التمويل الشخصي أو المولة من جهات أخرى، إجازة (تفرغ تجاري)، أسوة بأصحاب المشاريع المولة من قبل الصندوق الوطني لدعم ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة «

وقال في مقدمة الإقتراح الآخر:

أصدر مجلس الخدمة المدنية القرار رقم (39) لسنة 2016 والذي يقتضي بمنح إجازة تفرغ، وذلك بعد موافقة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون إجازة خاصة بمرتب للتفرغ لإدارة أحد المشروعات الصغيرة أو المتوسطة لمدة يحددها الصندوق لا تزيد على ثلاث سنوات كحد أقصى، وذلك بناء على طلب الموظف.

وذلك تنفيذاً للرغبة السامية لحضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه، لجعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا عالمي، ولتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ولتشجيع ودعم العمالة الوطنية للعمل في القطاع الخاص، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

« صرف رواتب إضافية – لمدة ستة شهور – للمتفرغين تجاريا، أسوة بما تم صرفه للمسجلين في الباب الخامس من العمالة الوطنية لأصحاب الأعمال التجارية».

و54 بشأن التجاوزات المالية

التقرير النهائي للجنة التحقيق في الترقيات والتعيينات بـ «البترول» أقر 36 توصية إدارية

أحالت لجنة التحقيق حول التجاوزات في الترقيات والتعيينات في مؤسسة البترول الكويتية تقريرها ممهورا بتوقيع رئيس اللجنة الحميدي السبيعي إلى رئيس مجلس الأمة الذي ادرجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة مع توصية بايداع التقارير 2 و3 و5 و6 و7و 8 و9 في الأمانة العامة ليطلع عليها النواب نظرا لخصوصيتها.

وتضمن التقرير الذي يتألف من ستة أجزاء و212 صفحة توصيات في الشؤون الإدارية وعددها 36 توصية وتوصيات في التجاوزات المالية وعددها 54 توصية.

تتمات

البنك المركزي

مرشح ليكون مشروع أزمة «نيابية – نيابية» ، بسبب حالة الاستقطاب الحادة حوله ، وانقسام آراء أعضاء مجلس الأمة تجاهه.

في هذا الإطار ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية ، الاقتراح المشار إليه خلال اجتماعها أمس ، وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب الاجتماع ، إن اللجنة استمعت إلى رأي الجهات الفنية ، وهي البنك المركزي والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حول الاقتراح بقانون.

ولفتت الهاشم إلى أن رأي الجهات الفنية أكد بأنه لا يمكن إلغاء نظام قائم وناجح ومنذ 44 عاما ، ومنذ إنشاء مؤسسة التأمينات في العام 1977، مؤكدة أن هذا النظام فريد من نوعه وحظي بإشادة منظمة العمل الدولية التي وصفته بأنه نظام كفل حياة كريمة للمتقاعدين ، وفتح بيوتا وساعد الناس في أمورهم الحياتية.

أضافت :» وأخيرا استطعنا أن نحدد سقفا لهامش الربح بحيث لايمثل عبئا على المتقاعد وتم إقراره والعمل بهاعتبارا من الشهر المقبل».

وأوضحت أن 54 في المئة من أصل 120 ألف متقاعد لم يحصلوا على استبدال أو راتب مقدم ، لافتة إلى أن هذا هو اختيارهم ويستمتعون براتبهم التقاعدي بالكامل، متسائلة «لماذا ننقل هؤلاء من نظام الاستبدال المريح ونقوم بإنشاء كيان جديد يتم تمويله من أموال مؤسسة التأمينات فقط لتعطيه صبغة إسلامية؟».

وذكرت أنه من الممكن أن يؤثر على هذا الأمر على أداء المؤسسة والوفاء بالتزاماتها، مشيرة إلى أنه في هذه الحالة سيتم وضع مبلغ لا يقل عن 600 مليون دينار كرأس مال للكيان ، دون دراسة للمخاطر وتعرض أموال المتقاعدين للخطر.

وشددت على أن ردود الجهات الفنية أكدت أن الاقتراح غير مجد ، وهو عبارة عن مخاطرة في أموال المتقاعدين، موضحة أن التعديلات التي أجريت على قانون التأمينات وضعت سقفا لهامش الربح دون المخاطرة بأموال المتقاعدين بكيان لم يتضح شكله ، وإلغاء نظام الاستبدال القائم والناجح.

وبينت رئيسة اللجنة المالية ، أن مؤسسة التأمينات أكدت على الاستمرار بنظام الاستبدال المجدي ، لا سيما بعد التعديلات التي أقرت أخيرا، مشيرة إلى أن «البنك المركزي أكد أنه هناك إجراءات للحوكمة لتحقيق المنظومة هدفها ، وهناك متطلبات رقابة وضوابط».

وتساءلت : «كيف يريدون إلغاء نظام شبكة المعلومات الائتمانية المعنية بالكشف عن البيانات الشخصية والمعلومات الائتمانية «ساي نت « ، وكيف يمكن تحقيق الأمان للشخص حتى لا يغرق في الديون إذا تم الغاء «الساي نت «.

وأوضحت «أن هناك أشخاصا يقترضون من شركات استثمارية مالية وسكنية ، فكيف تعرف البنوك أنهم مدينون إذا تم إلغاء نظام شبكة المعلومات الائتمانية».

وأشارت إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعا يوم الاثنين المقبل للتصويت على المقترح وإصدار التقرير.

«التربية» : بدء

المراحل التعليمية يوم 4 أكتوبر المقبل.

وأوضحت أن بدء دوام جميع العاملين في المرحلة الثانوية والموجهين الفنيين ، سيكون في 4 أغسطس المقبل ، فيما يبدأ دوام المتعلمين عن طريق «التعليم عن بعد» للصف ال12 في التاسع من الشهر ذاته.

وذكرت أن دوام جميع العاملين في المرحلة الثانوية والوظائف الاشرافية والهيئة التعليمية والإدارية ، سيكون بمقار المدارس وكذلك الموجهون الفنيون مع الالتزام بالإجراءات الوقائية والصحية ، والنسب المقدرة من ديوان الخدمة المدنية ، حسب كل مرحلة من المراحل الخمسة للعودة التدريجية للحياة الطبيعية.

وبينت أن دوام العاملين في المدارس خلال الفترة المقبلة يرجع إلى ضرورة الانتهاء من تقييم الكفاءة المرتبطة بإجراءات الترفيع الوظيفي والعلاوات والترقيات والأعمال الممتازة ، اضافة لعملية النقل المرحلي للطلبة وكذلك إتاحة الفرصة لتدريب الهيئة التعليمية على استخدام البوابة التعليمية ، تمهيدا لبدء العام الدراسي «2020/2021».

وأشارت إلى أن المسؤول المباشر «مدير المدرسة» هو من يحدد نسبة العاملين في المدرسة ، وذلك حسب المراحل الخمس ، مع الالتزام بتعليمات ديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بحالات الإعفاء.

أديس أبابا تتحدى

على تنميتها المنشودة ، في الحقيقة.. النيل لنا».

وأثارت تهنئة الوزير الإثيوبي استفزاز المصريين على تويتر، ما دفع بعضهم للتعليق على أندارجاشو بنشر صور لجاهزية الجيش المصري، فيما دعا آخرون إلى رحيل رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، كما عنونت وسائل إعلام مصرية، بينها موقع «صدى البلد»، بالآتي: «أديس أبابا تواصل الاستفزاز».

في المقابل، دعم بعض المغردين الأفارقة الموقف الإثيوبي، داعين أديس أبابا إلى استكمال المسار الدبلوماسي من أجل الوصول العادل والمنصف إلى استخدام المياه.

وجاء إعلان آبي أحمد عن انتهاء المرحلة الأولى من ملء خزان سد «النهضة» ، خلال القمة المصغرة التي نظمها الاتحاد الإفريقي ، التي جمعته مع رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ، وبحضور ممثلين عن الاتحاد الذي تترأسه جنوب أفريقيا.

وبحسب بيان صادر عن مكتب رئيس الوزراء الأثيوبي اكد آبي احمد ، أن هطول الأمطار وحالة الجريان السطحي لمياه النهر ، أدت إلى ملء المرحلة الأولى الخزان ، مؤكدا التزام بلاده بالتفاوض المتوازن الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح الجميع خلال المرحلة الأولى لتعبئة السد والتشغيل السنوي له.

في الاثناء وبحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء السوداني عقب القمة تقدم السودان ، بمقترح يعطي الحق لإثيوبيا في التنمية المستقبلية سواء كان بناء خزانات أو مشاريع أخرى ، بشرط أن تكون وفق القانون الدولي للمياه ، بالإضافة لإعلام دول أسفل النهر «السودان ومصر» بالمشاريع المستقبلية.

وقال وزير الري والموارد المائية السوداني ياسر عباس وفقا ، ان هذه النقطة «مثلت تعقيدا على مستوى الجوانب القانونية والفنية» ، لافتا الى انه بمجرد التوافق على هذه النقطة ، يكون قد تم فك الارتباط العضوي بين التنمية المستقبلية والوصول إلى اتفاق فيما يخص الملء الأول وتشغيل السد.

واوضح عباس ان رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك ابلغ القمة ، رفض السودان لتحرك اثيوبيا الاحادي حول الملء الاولي للسد.

ويقع سد «النهضة» على النيل الأزرق على بعد 15 كيلومترا من الحدود السودانية ، حيث تبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب ، وينتظر أن يولد طاقة كهربائية تصل إلى نحو 5000 ميغاواط.

يأتي ذلك بالتزامن مع إعلان السودان «انحسارا مفاجئا» في مستوى مياه نهر النيل، وخروج عدد من محطات مياه الشرب عن الخدمة، وإعلان مصر بدء خطة شاملة لترشيد استهلاك المياه، بحثاً عن مخرج في ظل استمرار الخلافات مع إثيوبيا.

وتتمسك إثيوبيا بملء وتشغيل خزان السد خلال موسم الأمطار الحالي الذي بدأ في يوليو الجاري، فيما ترفض مصر والسودان إقدام أديس أبابا على هذه الخطوة قبل التوصل إلى اتفاق ثلاثي.

وتخشى مصر المساس بحصتها السنوية من مياه نهر النيل، البالغة 55.5 مليار متر مكعب، وتطالب باتفاق حول ملفات، بينها أمان السد، وتحديد قواعد ملئه في أوقات الجفاف. فيما تقول أديس أبابا إنها لا تستهدف الإضرار بمصالح مصر ولا السودان، وإن الهدف من بناء السد هو توليد الكهرباء وتحقيق التنمية.

الجدعان : السعودية

دولار ، في الأعوام الأربعة أو الخمسة المقبلة.

أضاف أن من المرجح أن تتوجه السعودية إلى مستثمري أدوات الدين العالميين مجددا هذا العام ، لكن قرارا لم يصدر حتى الآن بشأن عملة الطرح المزمع.

قيس سعيد

يتآمر على الدولة ليس له مكان في تونس، ولن أقبل أن تكون تونس مرتعاً للإرهابيين، ولا أن يكون فيها عملاء يتآمرون مع الخارج ويهيئون الظروف للخروج عن الشرعية. من يتآمر على الدولة ليس له مكان في تونس».

كما ثمّن سعيد استعداد القوات الخاصة بالجيش التونسي «الدائم» للدفاع عن تونس ، و»التصدي بالقوة لكل من يفكر في التعدي على الدولة التونسية أو على الشرعية سواء من الداخل أو الخارج». وجدد ثقته الكاملة في الجيش التونسي «وفي استعداده لرد أي عدوان».

وأكد الرئيس التونسي «وجوب العمل على ضمان كرامة التونسيين وتحقيق مطالبهم المشروعة»، مضيفا: «تونس أمانة بأيدينا يجب المحافظة عليها، كما أن الشعب التونسي ومطالبه أمانة سنعمل على تحقيقها وسنرد كل عدوان مهما كان مأتاه».

وتابع : «الدولة التونسية قائمة ومستمرة ولن نتوانى عن تطبيق القانون على كل من يخالفه دون استثناء».

كما اعتبر سعيد أن «الفترة الأخيرة شهدت الكثير من الحسابات السياسية الضيقة»، مشدداً على أنه «ليس من حق أي كان أن يتاجر بفقر المواطنين وأوضاعهم الاجتماعية من خلال تأجيج الاحتجاجات الحاصلة».

في سياق آخر، أعلنت السلطات التونسية اليوم، أنها فككت خلية إرهابية تنشط بين 3 محافظات، كانت تخطط للاعتداء على المنشآت والدوريات الأمنية.

وأوضح بيان لوزارة الداخلية أن الشرطة تمكنت من الكشف عن خلية تكفيرية مكونة من 5 عناصر من بينهم امرأة، تنشط بين محافظات سوسة والقصرين وقابس، خططت عناصرها للاعتداء على المنشآت والدوريات الأمنيّة، بعد أن فشل البعض منهم في الالتحاق بالعناصر الإرهابية المتحصنة بالجبال.

أضافت الوزارة أن هذه الخلية شرعت في تلقّي تكوين في صناعة المتفجّرات بالاستعانة بعناصر إرهابية متواجدة بمناطق النّزاع، وإنشاء مجموعة للتواصل السري والآمن عبر وسائل التواصل الاجتماعي أطلقوا عليها مجموعة «الذئاب المنفردة».

روسيا وتركيا

القائد العسكري المتمركز في الشرق خليفة حفتر ، والذي يخوض مقاتلوه معارك ضد قوات الحكومة الليبية المعترف بها دوليا والمدعومة من تركيا.

ترامب يتراجع

وطلب ترامب من جميع الأمريكيين ارتداء الكمامات للحد من انتشار المرض.

وكان الرئيس، الذي ظهر بدون كمامة خلال مؤتمره الصحفي، قد استخف في السابق بارتداء الكمامات، معتبرا إياها «غير صحية».

وأفادت تقارير بأن مساعديه طالبوه بالتعامل مع الوباء بدقة أكبر، في الوقت الذي يجتاح فيه الفيروس الولايات المتحدة.

وكان الظهور المنتظم لترامب قد توقف في شهر إبريل . وكرر الرئيس في كلمته الثلاثاء تحذيرات مسؤولين صحيين من أن «وضع الوباء قد يسوء للأسف قبل أن يبدأ بالتحسن».

وقال «نطلب من الجميع ارتداء الكمامات في حال عدم القدرة على الالتزام بالتباعد الاجتماعي، سواء أحببتم الكمامة أم لم تحبوها فإن لها تأثيرا، ونحن بحاجة للتشبث بأي شيء قد يساعد».

وأخرج ترامب الذي كان قد وصف الفيروس «بالفيروس الصيني» كمامة من جيبه دون أن يرتديها.

ويواجه ترامب وضعا صعبا في سعيه للفوز بولاية جديدة في شهر نوفمبر المقبل أمام المرشح الديمقراطي جو بايدن، حسب ما تشير استطلاعات الرأي.

وكان بايدن قد اتهم ترامب الثلاثاء بخذلان الأمريكيين في طريقة معالجته لوضع الوباء، وقال «لقد خذلكم، لقد خذل البلاد».

وقد ظهر ترامب بدون رفقة خبراء طبيين كانوا يظهرون معه سابقا. وكانت كلمته مختصرة ومركزة، وتجنب السجال مع الصحفيين الذين وجهوا بعض الأسئلة.

وقال ترامب «نطلب من الأمريكيين ارتداء الكمامات والالتزام بالتباعد الاجتماعي واتباع قواعد نظافة صارمة، غسل الأيدي كلما أمكن ذلك».

أضاف « نطلب من الأمريكيين الشباب تجنب البارات المكتظة وكل الأماكن المغلقة المكتظة. كونوا أذكياء وآمنين».

ولم يرتد ترامب الكمامة أمام وسائل الإعلام، وادعى أن البعض يرتدونها بغرض مناهضته سياسيا. وكانت وسائل الإعلام قد نشرت صورة له مؤخرا وهو يرتدي كمامة للمرة الأولى أثناء زيارته مستشفى عسكريا.

وحين سئل الثلاثاء عن سبب تغيير موقفه بخصوص ارتداء الكمامات، قال إن الخبراء الصحيين أيضا غيروا موقفهم.

وكان أنتوني فوتشي، وهو أحد كبار المسؤولين عن مكافحة الوباء في إدارة ترامب وكبير الأطباء جيروم أدامز، قد قالا إنه لا ضرورة لارتداء الكمامة.

لكن مراكز مكافحة الأمراض الأمريكية نصحت بارتداء الكمامة في الأماكن العامة.